

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و مدى تأثيره بالتدفقات نحو المغرب الأقصى و تونس

(دراسة قياسية)

د. داودي محمد

جامعة تلمسان

daoudim@gmail.com

فراح الياس الهناني

جامعة تلمسان

faraheliaselhannani@yahoo.fr

أ. د. بن بوزيان محمد

مخبر MIFMA، جامعة تلمسان

mbenbouziane@yahoo.fr

الملخص

يبقى أمر قياس مدى جاذبية بلد معين لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يطرح عدة مشكلات و تعقيدات مرتبطة أساسا بوجود عدة متغيرات تتحكم في درجة الجاذبية، و قد أظهرت هذه الصعوبة الدراسات التطبيقية و النظرية التي اهتمت بهذا الموضوع؛ حيث أكدت الدراسات على مدى أهمية العامل المحدد التقليدي و المحدد الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ألا و هو حجم السوق إضافة إلى تكاليف اليد العاملة و الأجور. هذه الورقة البحثية تحاول اختبار من خلال نموذج VAR هل هناك علاقة على المدى الطويل ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر و المغرب الأقصى و تونس. و قد أظهرت النتائج مساهمة التدفقات نحو تونس في زيادة التدفقات للمنطقة و استفادة الجزائر من ذلك، في حين استفادت تونس من التدفقات نحو المغرب الأقصى، إلا أنه لم تظهر أي علاقة ما بين تدفقات الجزائر و تدفقات المغرب الأقصى.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر fdi، الجاذبية، التدفقات، السببية، المقارنة.

Abstract:

The case of measuring the scope of attracting a specific country of foreign direct investment inflows keeps posing several problems and complexities fundamentally related to the existence of various variations controlling the degree of attraction. The practical and the theoretical studies which have been concerned with this topic have shown this difficulty since the studies have confirmed the great importance of the traditional determining factor and the basic

determinant of foreign direct investment which is the size of market besides the costs of labor and salaries. This paper tries to test through VAR sample whether there is a relationship in the long term between foreign direct investment for Algeria, Morocco and Tunisia. These results have shown the contribution of inflows towards Tunisia in the increase of inflows in the region and the profit of Algeria from it whereas Tunisia has benefited from the inflows towards Morocco, however no relation has been shown between Algeria and Morocco's ones.

Key words : foreign direct investment fdi, attraction, inflows, causality, comparison.

1 - المقدمة:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الظواهر الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة، و أصبحت أهميته بارزة للعيان خاصة على مستوى التمويل الدولي. حيث كل اقتصاديات العالم تتنافس على استقطابه سواء كانت اقتصاديات متطورة أو نامية و صار للشركات العالمية متعددة الجنسيات الشأن الكبير في الاقتصاد العالمي. كما شهدت السنوات الأخيرة تنافسية كبيرة على اجتذاب القدر الأكبر و الأوفر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الدول.

لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاد الدول النامية، لاسيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية. و تفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة و هي الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول

نظرية "دورة حياة المنتج" 1966² Vernon و نظرية "العالمية" 1968³ Hymer و نظرية "تنوع المنتجات" 1971⁴ Caves 1974. و ما هو ملاحظ في ما يخص محتوى هذه النظريات المذكورة، أنها اشتركت في نقطتين أساسيتين، أولهما أنها قد اعتنت بشرح و تحليل السبب الذي يجعل من شركة معينة شركة عالمية، أو شركة متعددة الجنسيات و هي النقطة الأساسية و الجوهرية في التحليل، أما النقطة الثانية تمثلت في اعتماد الشركات الأمريكية كنموذج لشركات دولة مستثمرة في الخارج.

بداية من السبعينات ظهرت محاولات أكثر جدية و أكثر فعالية من أجل شرح و تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، و في هذا الصدد نجد النظرية الكليتيكية أو الانتقائية Théorie éclectique أو إشكالية OLI⁵ الذي جاء بها Dunning 1974-1980-1993. و التي سمحت لنا بفهم أكثر لظاهرة توقع و ارتحال الشركات متعددة الجنسيات سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة. إن الفكرة الجوهرية التي تنبع من هذه النظرية تتمثل في كون الشركة متعددة الجنسيات تمتلك ميزة نوعية Ownership ستختار الاستثمار في موقع أو منطقة جغرافية محفزة و جذابة، حتى تستطيع أن تستغل هذه الميزة النوعية بأقل التكاليف الإنتاجية الممكنة عالميا. و على أساس كل ما ذكرناه، كيف يمكننا أن نحدد موقع أو منطقة جغرافية جذابة و محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر؟ إن جاذبية منطقة معينة للاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بمجموعة من المتغيرات و لا يمكن حصرها في عامل واحد أو متغير واحد. بصفة عامة الدراسات القياسية في هذا المجال قد اهتمت بتكلفة اليد العاملة و نوعيتها و كذا نوعية البنية التحتية و المؤسسات العمومية، و كذلك اهتمت بالدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية الوطنية (السياسة التجارية، سياسة سعر الصرف، السياسة الجبائية...) و كذلك اهتمت كثيرا بحجم السوق The market size. فنجد كل من

النامية و تحرير أنظمة التجارة و الاستثمار زيادة على مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي. و قد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال و أسواق العمل و زيادة الأجر و إنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له.¹

و عملت كل منطقة جغرافية على توفير كل ما هو ضروري من أجل تحيئة المناخ الملائم لهذا النوع من الاستثمارات. و لقد كانت للتكتلات الاقتصادية الدور الفعال في زيادة استقطابية الدول المكونة لها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن اتحاد المغرب العربي إلى حد الآن لم يكن له الدور البارز في ذلك. و من تم يمكن التساؤل عن إمكانية تكتل الدول المغاربية الثلاثة الجزائر، المغرب الأقصى و تونس من أجل زيادة جاذبية المنطقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. و من تم هل هناك علاقة تكاملية ما بين الدول المغاربية الثلاثة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أم هي بالأحرى علاقة تنافسية؟ و من أجل اظهار ذلك تحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على ذلك و ابراز النتائج و تحليلها من خلال دراسة تحليلية قياسية على التدفقات الوافدة نحو البلدان الثلاثة و مدى تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر بتدفقات البلدين المجاورين.

2- الأدبيات الاقتصادية:

إن جاذبية دولة معينة للاستثمارات الأجنبية المباشرة و استقطابيتها تتميز بتعدد الجوانب. حيث أن الأدبيات الاقتصادية في هذا المجال تربطها بدرجة كبيرة بالشركات متعددة الجنسيات، و أمور أخرى ترتبط بخصوصيات مناخ الاستثمار في البلد المضيف أو المستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة. تركز "نظرية تنظيم الشركة" على التنظيم الصناعي و هي تساهم إلى حد كبير في شرح و تفسير عمل الشركات متعددة الجنسيات و ميكانيزمات الإنتاج الدولي. إذا نتكلم هنا على الشركات متعددة الجنسيات و التي تعتبر من أهم صور تدويل الإنتاج الدولي و التي بدأت أول بوادرها تظهر إلى الوجود منذ نهاية الستينات (1960)، حيث تطورت بشكل واضح في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا. تم اتساع نطاقها لتستحوذ هذه الشركات على مراكز جغرافية متعددة و واسعة في العالم، و وسعت من نشاطها و تخصصاتها بوثيرة سريعة و كان ذلك جليا منذ نهاية الثمانينات (1980).

أول التحاليل النظرية لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات و التي اهتمت بشرح المنافسة غير التامة و الاحتكار التي تميزت بها هذه الشركات، كانت في أواخر الخمسينات (1950)، و لعل من أهمها

²Vernon R,(1966), International investment and international trade in the product cycle, Quarterly journal of economics, May, Vol 80, Issue 2, page 190.

³Hymer S,(1968), La grande corporation multinationale, Revue economique, Problèmes financiers internationaux, Vol 19, N°6 Novembre 1968.

⁴Caves R E,(1974), Causes of direct investment : foreign firm's shares in Canadian and united Kingdom manufacturing industries, Review of economics and statistics, Vol 56, N°3 , August 1974, Page 279.

⁵Paradigme OLI: O « Ownership », L « Localisation », I«Internalisation».

¹فريد النجار،(2000)، الاستثمار الأجنبي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، ص 23.

تدنية تكاليف عوامل الإنتاج. و ما هو معروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان أكثر ضرورة عندما كانت هناك قيود جمركية بين الدول، و حتى تتفادى الشركات متعددة الجنسيات تلك العراقيل الجمركية و تكسح سوق منطقة معينة تختار التموقع فيها و مزاوله نشاطها على مستواها و هذا ما يعرف بـ **Tarif-jumping**. لذلك كانت الاقتصاديات المحمية و المغلقة أكثر جاذبية و استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بتلك الاقتصاديات المفتوحة على العالم، بعبارة أخرى درجة حماية اقتصاد معين و حجم سوقه الداخلية يعتبران من أهم المحددات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و الاختيار بينه و بين التصدير. و هنا تخلق علاقة إحلال أو استبدال ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر التصدير، و هذا ما يولد نموذج آخر للاستثمار الأجنبي المباشر و الذي هو من النوع الأفقي **Horizontal**. و كإضافة إلى ما ذكرناه فإن ما يرتبط بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من النوع العمودي فهي تعرف كذلك بإستثمارات شمال - جنوب أي أنها تتوجه من دول الشمال و التي هي في الغالب دول متطورة و متقدمة صناعيا و تكنولوجيا إلى دول الجنوب و التي هي في الغالب دول نامية تتوفر على موارد مادية و بشرية بتكاليف منخفضة، بمعنى آخر هناك تفاوت بين دول مصدر الاستثمار و الدول المضيفة له في ما يخص الموارد الطبيعية (Dunning1993) إضافة إلى امتلاك عوامل الإنتاج، تكاليف اليد العاملة و مدى تأهيلها، هذه العناصر تبقى من أهم العوامل المحددة و المؤثرة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من النوع العمودي) **Wheeler.Culem1988.Helpman1984** و **Mody1992**.

دون أن ننسى أعمال كل من **Feinberg** و **Hanson، Yeaple2003، Keene2001** و آخرون 2003 فقد بينوا على أساس معطيات الولايات المتحدة الأمريكية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من النوع العمودي تبقى أكثر تركيزا في بعض القطاعات مثل الصناعات الميكانيكية و الإلكترونية، و قد ارتكزت هذه الأعمال على مقارنة بعض العوامل المتحركة في الاستثمار كتكلفة اليد العاملة و تكاليف النقل و وفرة عوامل الإنتاج ما بين البلد المضيف و البلد الأصلي للشركة المستثمرة (لقد ارتكزوا في أعمالهم على **OLI** و أعمال **Dunning1993**). و في الأدبيات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، هناك من يعتمد في تحليله على النوع الأفقي مثل **Braimard 1993-1997**، و هناك من يعتمد على النوع العمودي مثل **Mataloni، Hanson** و **Slaughter** و **Head** و **Ries 2004**.

أعمال **Root و Ahmed 1978-1979**، و التي تتكون من مجموعة من المتغيرات المفسرة للاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول، و هي حجم السوق (اعتمادا على أعمال **Goldberg 1972**)، نوعية البنية التحتية، الانفتاح التجاري، مستوى الاندماج الاقتصادي، الاستقرار السياسي. كذلك أعمال **wheeler و Mody1992**، فقد اعتمدا على مجموعة من المتغيرات التي تشرح الظاهرة، و تتمثل كذلك في حجم كبير للسوق، تكاليف متدنية لليد العاملة، النسيج الصناعي (وجود مناطق صناعية) و هذا الأخير يعتمد أساسا على توفر بنية تحتية متطورة و تطور صناعي سريع. و يضيف كل من **Mody و wheeler** أن هذه المتغيرات ترتبط كثيرا بمستوى التطور الاقتصادي للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، و كذلك بالقطاع الإنتاجي الذي ستختاره الشركة متعددة الجنسيات. بالنسبة للدول النامية الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الالكترونية يرتبط بقوة مع نوعية البنية التحتية و تكاليف اليد العاملة، أما بالنسبة للدول المتطورة فيرتبط إلى حد بعيد بحجم السوق و التهيئة الصناعية و هذا يذلل على أن نوعية البنية التحتية لا تعتبر كمعيق للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تستموقع فيها مستفيدة بذلك من نوعية أكبر من الخدمات مقارنة بالدول النامية. أما في ما يخص أعمال **Axarloglou 2005** و الذي اعتمد على طريقة **panel data**، فتبين أن جاذبية دولة معينة للاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط إلى حد بعيد بإنتاجية العمل، و كذلك النفقات الحقيقية المخصصة للتزينة العالية و الاستقرار الاجتماعي.

مع اتساع نطاق العولمة، اتجهت النشاطات الاقتصادية إلى التخصص أكثر و التجزؤ على قطاعات السوق العالمية **Fragmentation**، كذلك نظريات إستراتيجية قطاعات السوق الإنتاجية و التي جاء بها **Kierzowski 2001** كانت من اجل توضيح أكثر لظاهرة تموقع الشركات متعددة الجنسيات و اختياراتها لمناطق نشاطاتها في العالم و خاصة في الدول النامية. و النظريات تظهر وجود نماذج للاستثمار الأجنبي المباشر من النوع العمودي **Vertical** و الذي يرتكز على

⁶Root F, Ahmed A,(1979),Empirical determinants of manufacturing direct investment in developing countries, Economic development and cultural change ; Vol 27 N°N, pages 751-767.

⁷Wheeler D, Mody A,(1992), International investment location decisions: the case of US firms, Journal of international economics, Vol 33, N°1-2, August 1992, pages 57-76.

⁸Axarloglou K,(2005), What attracts foreign direct investment inflows in the united states, international trade journal, Vol 19 N°3, pages 285-308.

⁹Kierzowski H,(2001), A framework for fragmentation in Arndt SW , Oxford university press.

¹⁰Joshua A,B,(2006), Fiscal policy and the growth of foreign direct investment in Sub-Saharan Africa (selected countries : Ghana, Kenya, Nigeria, and South Africa), theses Ph-D, December 16, 2005, ProQuest, pages 15-16.

أما Hassane.Asiedu¹³2002، Akinkugbe 2003 و Zatl¹⁴2001 يستعملون طريقة panel data للمقارنة بين الدول دون أي تمييز.

كما قام Bouoiyour 2007¹⁵ بدراسة قياسية تخص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب الأقصى بإقصاء الخصوصية من المتغيرات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما Khadija Elissaoui¹⁶ 2008 قامت بدراسة قياسية باستعمال طريقة Panel data من أجل شرح ظاهرة جاذبية المغرب الأقصى للاستثمار الأجنبي المباشر باستعمال معطيات الاقتصاد الجزئي (دراسة حول 300 ملاحظة تخص الشركات في المغرب الأقصى)

بعد أن تقرر الشركة العالمية الاستثمار خارج حدود بلدها الأصلي تأتي المرحلة الثانية و هي اختيار البلد المضيف للاستثمارات، و السؤال و الذي يطرح نفسه في هذا الصدد، على أساس ماذا سيتم اختيار البلد المضيف؟ بمعنى آخر كيف يمكن شرح و تحليل مدى جاذبية بلد معين للاستثمارات الأجنبية المباشرة. حتى نستطيع شرح توقع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلد ما أو منطقة جغرافية معينة، من الصعب أن نجد إطار نظري موحد لكل النتائج التطبيقي في الأدبيات الاقتصادية الحديثة نجد أعمال Blonigen 2005 التي تتمحور حول فرضيتين، واحدة تعتمد على نماذج اقتصادية جزئية و التي على أساسها تم شرح قرار شركة عالمية للإنتاج أو النشاط في بلد أجنبي أي في الخارج. أما الفرضية الثانية فتعتمد على نماذج اقتصادية كلية و التي من خلالها تم تحديد أهم العوامل المساعدة على جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أكدت هذه الدراسة على مدى أهمية سعر الصرف على الخصوص و الاقطاعات الجبائية إضافة إلى القوانين و التشريعات المرتبطة بالتعاملات التجارية.

هناك دراسات قياسية حاولت تحليل و شرح جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر مستعملة على العموم معطيات خاصة بالدول المضيفة (معطيات الاقتصاد الكلي) أو معطيات مرتبطة بالمؤسسات الناشطة في الدول المضيفة (معطيات الاقتصاد الجزئي). كل هذه الدراسات حاولت قياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة و تحديد محدداته. و من أجل تحليل العوامل المفسرة للاستثمار الجدول رقم 1: بعض الأعمال و العامل المحدد الأساسي في الدراسة.

العامل المحدد الأساسي	الأعمال
تكلفة اليد العاملة	Wheeler،Culem1988 و Mody1992
تكوين اليد العاملة	Helpman1984
نوعية البنية التحتية	Asiedu ،Mody1992،Wheeler 2002
الاستقرار السياسي و نوعية البنية المؤسسية	Wei 2000
السياسة الجبائية	1985،Hartman1984
فعالية النظام البنكي، مراقبة حركات الأموال، استقرار سعر الصرف	Klein،Stein1991 و Froot و Rosengren1994،Stevres1994

المصدر: من معلومات مأخوذة من المقال

الأجنبي المباشر يستعمل المحللون مؤشر ال fdi كنسبة مئوية من gdp و ذلك من أجل تحديد حجم السوق على غرار أعمال Akinkugbe 2003¹¹، Singh،Asiedu¹² 2003 و Hassane،Jun 1995 و Singh و Jun 1995 ما بين الدول ذات الاستقطاب الضعيف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الدول ذات الاستقطاب القوي.

¹³Asiedu,E,(2002), On the determinants of foreign direct investment to developing countries:Is Africa different? World developing, pages 107-119 .

¹⁴Hassane B &Zatla, N,(2001), L'IDE dans le bassin méditerranéen : ses déterminants et son effet sur la croissance économique, Faculté des sciences économiques d'Oran(Algérie), Marseille(France), 29 et 30 Mars 2001.

¹⁵Bouoiyour, J,(2007), The determining factors of Foreign direct investment in Morocco, Saving and development, Issue 1, , pages 91-115.

¹⁶El issaoui, K,(2008), Une analyse empirique de l'attractivité du Maroc pour le capital étranger, Colloque International Rabat 17-18 octobre 2008, pages 1-18 .

¹¹Akinkugbe,O,(2003), Flow of Foreign direct investment to Hitherto Neglected developing countries, Discussion paper n°2003/02, January 2003.

¹²Asiedu,E,(2003), Foreign direct investment in Africa: The role of government policy, Institutions and political instability, Department of economics, University of Kansas, Septembre 2003, pages 1101-1115.

توجيهه نحو القطاعات الخالقة للثروة و المستخدمة لموارد البلاد الطبيعية و المالية و البشرية بكفاءة و فعالية، و يتم ذلك عن طريق وجود مؤسسات جيدة تضمن احترام قواعد المنافسة الأمر الذي يسمح بتقليص تكلفة المعاملات و تشجع الاستثمار المحلي. أما ليلي شيخة (2008) من جامعة باتنة الجزائر، في دراسة حاولت تحليل تأثير حماية براءات الاختراع على نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد توصلت في هذه الدراسة إلى الكثير من النتائج من أهمها أن تقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يخضع بالضرورة إلى قوانين حماية براءات الاختراع بل يتعلق بظروف أخرى مساعدة كالتحفيزات الجبائية و ارتفاع مؤشر الإبداع.¹⁷

3- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فعالية مناخه الاستثماري، و هذا ما يبرر التباين الملحوظ بين البلدان النامية و المتقدمة و بين البلدان النامية في ما بينها. إن الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات مناخ الاستثمار القانونية و التنظيمية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، لذلك من الخطأ أن تقتصر جهود تحسين مناخ الاستثمار على بعضها دون الأخرى، بل يجب أن تشملها جميعا في إطار سياسة كلية تراعي متطلبات التنمية للبلد المضيف و الشركات العالمية المستثمرة. و عليه ينبغي لدول العالم المختلفة أن تتبع السياسات الاقتصادية و الاجتماعية الملائمة للاستفادة و بقدر الإمكان من فرص نقل التكنولوجيا و المعرفة العلمية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر و تستخدمها لغرض النهوض باقتصاداتها لأنها تملك جميع المؤهلات البشرية والاقتصادية ولا تحتاج سوى إلى الإرادة المخلصة و الواعية لإحداث التنمية المنشودة التي تمكنها من الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة والتي قطعت أشواطاً كثيرة في هذا المجال. لقد ارتبط تطور ظاهرة الاستثمار

يبقى أمر قياس مدى جاذبية بلد معين لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يطرح عدة مشكلات و تعقيدات مرتبطة أساسا بوجود عدة متغيرات تتحكم في درجة الجاذبية، و قد أظهرت هذه الصعوبة الدراسات التطبيقية و النظرية التي اهتمت بهذا الموضوع، و قد ذكرت الأدبيات الاقتصادية أعمال Loewendahl و Ertugal 2001 حيث أحصت هذه الدراسة أكثر من 20 محدداً للاستثمار الأجنبي المباشر تم ترتيبها على أساس اعتبارات اقتصادية و قانونية مؤسسية و سياسية؛ نجد كذلك أعمال Lim 2001، Srinivasan و Basu 2002 حيث أكدت هذه الدراسات على مدى أهمية العامل المحدد التقليدي و المحدد الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ألا و هو حجم السوق إضافة إلى تكاليف اليد العاملة و الأجور.

إبراهيم السقا (2008) من جامعة الكويت درس أثر الإرهاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، و قد خرج الباحث بوجود أثر معنوي سالب لحوادث الإرهاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة، و أن الجهود الدولية و الوطنية لمحاربة الإرهاب تعتبر في غاية الأهمية لتوفير البيئة المناسبة لتدفقات مستقرة للاستثمار الأجنبي المباشر و الاستفادة من الفرص التي تتيحها مثل هذه الاستثمارات في الدول النامية. برنس غطاس (2008) من جامعة أسيوط مصر، توصل إلى أن عدم تأييد اتجاه التوحيد المحاسبي الإقليمي و كذلك الترجمة شبه الحرفية للمعايير الدولية، و اقترح كبديل لذلك ضرورة إتباع استراتيجية تخطط بين بناء و استيراد المعايير في ضوء المتغيرات البيئية المحلية المدروسة آثارها، و ذلك مع مراعاة التصميم الملائم للإجراءات و الممارسات المحاسبية بما يتفق و المتغيرات المجتمعية مما ينعكس إيجابا على مصداقية القوائم المالية عند الشركات الأجنبية. ناجي بن حسين (2008) من جامعة قسنطينة الجزائر، قام بدراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، تقدم في نهايتها ببعض المقترحات التي رأى أنها ستساهم في تحسين مناخ الاستثمار في الدول التي تسعى إلى تحسين مستويات النمو و التنمية الاقتصادية المستدامة و التي لن تتحقق إلا عن طريق رفع مستويات الاستثمار المنتج و

¹⁷ صالح العصفور، (2009)، ملخص وقائع مؤتمر " اتجاهات اقتصادية عالمية 3 تحت عنوان " اقتصاديات عالمية في عالم متغير" (الكويت 16-17 ديسمبر 2008)، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الحادي عشر - العدد الثاني - يوليو (2009)، ص 72-76.

خارج المحروقات و ذلك من خلال قيامها بأنجاز برنامج ضخم يتضمن تهيئة البنية التحتية الجزائرية التي ستعمل بدون شك على إنعاش المناخ الاقتصادي و الاستثماري في الجزائر. إن الإيرادات البترولية التي تتوفر عليها الجزائر تعتبر دعما هاما لميزانيتها و تعطيها تنافسية معتبرة مقارنة مع الدول النامية الأخرى المنافسة لها في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فبإمكان الجزائر أن تستعملها لتخفيض ضغط جبايتها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تكون أكثر تنافسية في استقطاب الرأس المال الأجنبي . لقد خفضت الجزائر من معدل الضريبة على أرباح الشركات من 42% سنة 1992 إلى 30% سنة 2000 ، لكن هذا يبقى غير كاف لأن هذا الإجراء لم يفت دول أخرى، "حيث أن المعدل الأقصى المتوسط المطبق على أرباح الشركات بالنسبة للدول التي أنظمت حديثا إلى الاتحاد الأوروبي قد انخفض من 30,6 % في 1995 إلى 21,5 % في سنة 2004 ، انخفاضات بـ 21 نقطة سجلت في بولونيا و سلوفاكيا خلال هذه الفترة. و لقد خفضت تركيا الضريبة على أرباح الشركات من 30 % إلى 20% سنة 2006¹⁸. و في هذا الإطار خفضت الجزائر من معدل الضريبة على أرباح الشركات حيث حاليا يعتبر من أدنى المعدلات في المغرب العربي (25 %، 19 % و 12,5 % على الأرباح المعاد استثمارها).

الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال إلى حد الآن بعاملين أساسيين، الأول يتمثل في التطورات و الظروف التي شهدتها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية و التي كان لها الانعكاس البارز على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادة وزنه في هيكل التمويل الدولي. أما العامل الثاني فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدها الجزائر على المستوى الاقتصادي و التغير الذي عرفه النهج الاقتصادي و الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، و الانفتاح على الأسواق العالمية و الذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنمية جديدة.

إن أهم العوامل الجاذبة أو المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر هي وفرتها على احتياطي معتبر و هام من النفط و الغاز (مصادر الطاقة الحالية بدون منازع في العالم)، إلا أنه مازالت الأمور لم تتضح بعد بالنسبة للمستثمرين الأجانب في هذا القطاع، و ذلك لهيمنة الدولة على هذا القطاع الحساس حيث أن هذه الثروات الباطنية تعتبر بالنسبة للجزائر بمثابة ثروات سيادية للبلاد.

إن قطاع المحروقات في الجزائر أصبح أهم قطاع مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك لفرص الربح المتوفرة فيه، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة في الأسواق العالمية. إضافة إلى انفتاح الجزائر على الاستثمارات الأجنبية و انتعاش اقتصادها مؤخرا، كل هذه العوامل شجعت الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات أخرى خارج المحروقات مثل استغلال المناجم و المواد الأولية المعدنية الهامة و المتوفرة بشكل معتبر في البلاد،

إضافة إلى أن الجزائر حاليا تقوم بمجهودات معتبرة على مستوى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في قطاعات

¹⁸Rapport du FMI n° 06/101, mars 2006, page 39.

الجدول رقم 2: موجز للمشاريع الاستثمارية في الجزائر للفترة 2002-2009

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	70491	99,03	5017890	74,82	909465	91,04
الشراكة	294	0,41	764593	11,40	31030	3,31
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	400	0,56	924393	13,78	58450	5,85
مجموع الاستثمارات الأجنبية	694	0,97	1688985	25,18	89480	8,96
المجموع العام	71185	100	6706875	100	998945	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات www.andi.dz

قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي نصب مؤخرًا ممثلًا على مستوى الشباك الوحيد للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بالجزائر بهدف تسهيل تمكين المستثمرين من الخدمات، ولكون العقار الاقتصادي عاملاً بالغ الأهمية في تطوير الاستثمار فقد تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار التي تساهم في بروز سوق عقارية تقوم على نظام تنازل منتظم وشفاف ومضبوط، كما تم إدخال قانون التنازل عن العقار لصالح مشاريع استثمار لمدة تقدر بـ 33 سنة قابلة للتجديد من أجل الحفاظ على العقار الصناعي من المضاربة على حساب الاستثمار، ومن أجل تقريب المستثمرين تواصل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات حضورها في مجال الهياكل من خلال زيادة عدد شبايكها التي تغطي حالياً أكثر من 16 ولاية كما سيتم مع نهاية 2009 إنشاء 10 شبايك أخرى بولايات الهضاب العليا والجنوب. و في سنة 2008 قامت الجزائر بإجراء جبائي جديد يتمثل في تخفيض الضريبة على أرباح المستثمرين الأجانب غير المحولة إلى الخارج من 15% إلى 10% وذلك من أجل تحفيز المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم في الجزائر بدل تحويلها إلى الخارج.

4- التحليل التطبيقي (تحليل علاقة الارتباط الداخلي ما بين الدول الثلاثة):

إن النمذجة الاقتصادية الكلاسيكية تتكون من عدة معادلات هيكلية، و قد عرفت عدة انتقادات Granger 1969 و Sim1980 للاختلالات التي تضمنها محتواها و الذي عجز على تفسير محيط اقتصادي جد متقلب. إن نماذج أشعة

يعود تحسين البيئة الاستثمارية إلى عوامل تنظيمية من خلال الفصل بين المستثمرين الصغار و أصحاب المشاريع الضخمة أو المدرة لقيمة مضافة هامة بالإضافة إلى المعاملة الخاصة التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب بالخصوص من خلال اعتماد هيئة موحدة للتعامل مع ملفاتهم، كما تشمل الإجراءات التسهيلية للتنفيذ العملي لتدابير الإصلاح المعتمد بموجب الأمر الصادر سنة 2006 المعدل والمتمم للأمر الصادر في 2001 المتعلق بترقية الاستثمارات، و عزز تطبيق هذا الأمر بالعديد من النصوص القانونية. كما تم منذ بداية سنة 2007 إعادة تقويم قانون الاستثمار حتى يتسنى له إلى جانب جلبه للاستثمار الشروع في عملية انتقائية تأخذ بعين الاعتبار الهدف الاستراتيجي لدفع عجلة الإنتاج و ترقية التنافسية، و يجري حالياً تطبيق تدابير تكميلية بهدف تعزيز الاستثمار لصالح النشاطات المنتجة بحيث تم لهذا الغرض تحديد المشاريع ذات المنفعة الوطنية، كما تم اتخاذ تدابير تحفيزية أخرى لتوجيه الاستثمار نحو المناطق التي هي بحاجة للاستثمارات في إطار التوازن الجهوي بعد تحديد المناطق التي تحتاج إلى مساهمة الدولة. ويتعلق الأمر بإلغاء التراخيص المسبقة التي لم تكن مطلوبة في القوانين السارية وتقليص تدخل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في مجال وصول الملفات لصالح المراقبة البعدية والاحترام التام للآجال القانونية لمنح القرارات، كما يضاف إلى هذا دخول مؤخرًا التعليم الوزاري حيز التنفيذ المحددة لإجراءات الاستفادة من مزايا الاستغلال التي من شأنها تعزيز الإجراءات التحفيزية، و تمت الإجراءات التشريعية والتنظيمية بإنشاء صندوق ضمان

الانحدار الذاتي ذات المتجه (Vector Auto) VAR Regressive هي عبارة عن تعميم لنماذج الانحدار الذاتي AR Auto Regressive عند حالات متغيرة بكثرة، حيث استطاعت أن تجيب إحصائيا على معظم الانتقادات التي وجهت إلى النماذج الكلاسيكية.

4-1 شرح نموذج أشعة الانحدار الذاتي ذات المتجه: 19

في نموذج VAR تغير متغيرين y_{1t} و y_{2t} كل من هذه المتغيرات هي دالة لقيمتها الخاصة الماضية وكذلك لقيم المتغيرات الأخرى. و على سبيل المثال نموذج VAR بدرجة $p=4$ يمكن كتابته على الصيغة الرياضية التالية:

$$y_{1t} = a_1 + \sum_{i=1}^4 b_{1i} y_{1t-i} + \sum_{i=1}^4 c_{1i} y_{2t-i} - d_1 y_{2t} + \varepsilon_{1t}$$

$$y_{2t} = a_2 + \sum_{i=1}^4 b_{2i} y_{1t-i} + \sum_{i=1}^4 c_{2i} y_{2t-i} - d_2 y_{1t} + \varepsilon_{2t}$$

إن المتغيرات y_{1t} و y_{2t} تعتبر متغيرات مستقرة، التقلبات ε_{1t} و ε_{2t} (التجديدات و الصدمات) يمثلان ضجيج أبيض للتباينات الثابتة $\delta_{\varepsilon_1}^2$ و $\delta_{\varepsilon_2}^2$ و هي غير مرتبطة ذاتيا.

إن الشكل الهيكلي لنموذج VAR يمكن كتابته على الشكل المصفوفي التالي:

$$By_t = A_0 + \sum_{i=1}^4 A_i y_{t-i} + \varepsilon_t$$

مع:

$$A = \begin{bmatrix} b_{11} & c_{11} \\ b_{21} & c_{21} \end{bmatrix}, B = \begin{bmatrix} 1 & d_1 \\ d_2 & 1 \end{bmatrix}, y = \begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix}, \varepsilon = \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

ومن تم فإن الكتابة العامة لنموذج VAR أي k متغير، تكون على الصيغة التالية:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + v_t$$

مع:

$$v_t = \begin{bmatrix} v_{1t} \\ v_{2t} \\ \vdots \\ v_{kt} \end{bmatrix}; A_0 = \begin{bmatrix} a_1^0 \\ a_2^0 \\ \vdots \\ a_k^0 \end{bmatrix}; A_p = \begin{bmatrix} a_{1p}^1 & \dots & a_{1p}^2 & \dots & a_{1p}^k \\ a_{2p}^1 & \dots & a_{2p}^2 & \dots & a_{2p}^k \\ \vdots & & \vdots & & \vdots \\ a_{kp}^1 & \dots & a_{kp}^2 & \dots & a_{kp}^k \end{bmatrix}; Y_t = \begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \\ \vdots \\ y_{kt} \end{bmatrix}$$

ثم بعد ذلك يتم تحديد عدد التأخرات في النموذج و ذلك من أجل معرفة درجة p للنموذج VAR حيث تحدد عدد التأخرات على أساس معايير $Akaike AIC(p)$ و $Schwarz SC(p)$.

و يتم حساب قيم كل من $AIC(p)$ و (p) على النحو التالي:

$$AIC(p) = Ln[\det|\sum e|] + \frac{2k^2 p}{n}$$

$$SC(p) = Ln[\det|\sum e|] + \frac{2k^2 Ln(n)}{n}$$

مع:

k عدد متغيرات النموذج

n عدد الملاحظات

p عدد التأخرات، يجب أن يكون p الذي يدي قيمة

المعاملين AIC و SC .

$\sum e$ مصفوفة ال var و cov و البواقي في النموذج.

4-2 النموذج المقترح: VAR(2):

تعتمد هذه الدراسة القياسية في بياناتها على

الإحصاءات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء (

ONS) بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية

كصندوق النقد الدولي FMI و الأونكتاد UNCTAD و

البنك الدولي worlddevelopedindicatorsWDI،

حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات

سنوية لكل من الدول الثلاثة للفترة (1970 - 2011).

algfdi : تدفقات ال fdi (الاستثمار الأجنبي المباشر

(نحو الجزائر.

morfdi : تدفقات ال fdi (الاستثمار الأجنبي المباشر

(نحو المغرب الأقصى.

¹⁹Bourbonnais R,(2002), Économétrie (manuel et exercices corrigés), Dunod, Paris ,page262.

tunfdi : تدفقات ال fdi (الاستثمار الأجنبي المباشر

و من تم يمكن صياغة النموذج على الشكل المصفوفاتي

التالي:

(نحو تونس.

rgdp : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (حجم السوق

في الجزائر market size).

$$\begin{bmatrix} algfdi \\ morfdi \\ tunfdi \\ rgdp \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \mu_3 \\ \mu_4 \\ \mu_4 \\ \mu_4 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a1 & a2 & a3 & a4 \\ a5 & a6 & a7 & a8 \\ a9 & a10 & a11 & a12 \\ a13 & a14 & a15 & a16 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} algfdi - 1 \\ morfdi - 1 \\ tunfdi - 1 \\ rgdp - 1 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} b1 & b2 & b3 & b4 \\ b5 & b6 & b7 & b8 \\ b9 & b10 & b11 & b12 \\ b13 & b14 & b15 & b16 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} algfdi - 2 \\ morfdi - 2 \\ tunfdi - 2 \\ rgdp - 2 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_3 \\ \varepsilon_4 \\ \varepsilon_4 \\ \varepsilon_4 \end{bmatrix}$$

4

3- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المحددة

للمنموذج:

كما هو معروف عند استخدام نماذج VAR يجب أن تكون السلاسل الزمنية المستعملة مستقرة، خاصة في تحليل الوضعيات الاقتصادية الكلية (دراسة متغيرات اقتصادية كلية لدولة معينة مثلاً)، سنبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات التحليل الاقتصادي، من خلال استعمال كل من الاختبار المعزز لديكي-فولر للجذور الوحيدة (ADF)، اختبار Kwiatowski، و اختبار (phillips – perron (PP

(Phillips, Schmidt and Shin (KPSS ، و بعد حساب عدد التأخرات بناء على أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Akcaike و Schwarz، أوضحت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، عدم استقرار هذه السلاسل لكل مستويات المتغيرات المستخدمة عند مستوى معنوية 5% ، مما دفع بنا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى. و قد كانت نتائج هذا الاختبار على نحو ما يوضح الجدول رقم 3.

الجدول رقم 3: اختبار الاستقرارية

kpss		Pp		Adf		المتغيرات
الفروق الأولى First difference	عند المستوى level	الفروق الأولى First difference	عند المستوى Level	الفروق الأولى First difference	عند المستوى level	
0.382396	0.562964	-7.290279	1.912055	-7.308111	0.986688	Algfdi
0.272746	0.687478	-17.41708	-1.527290	-17.70251	0.498427	Morfdi
0.418067	0.589859	-11.67455	-1.881024	-5.180177	-0.271438	Tunfdi
0.352781	2.032375	-4.328452	-0.714249	-2.308081	-1.089126	Rgdp

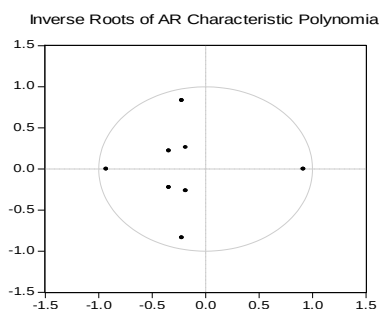
Critical value 5% :ADF: -1,950394 ,PP: -1,950394 , KPSS:0,463000

المصدر: مخرجات برنامج eviews

بمقارنة قيم $[t\Phi]$ الإحصائية مع القيم الحرجة يتضح أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة، وذلك بدلالة أن القيم المطلقة للإحصائية المقطرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية بالنسبة

لاختباري ADF و PP ، و العكس بالنسبة لاختبار KPSS. إن عدد التأخرات في هذا النموذج يقدر بفترتين زمنيتين أنظر الى الملحق رقم 1، و من خلال الشكل رقم 4 أدناه، يتضح بأن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار (VAR satisfies

طلب السوق في الجزائر، و مدى تأثره بالاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان المنافسة و على رأسها المغرب الأقصى و تونس. و من تم هل هناك علاقة سببية بين متغيرات النموذج؟ من خلال نموذج VAR(2) تظهر النتائج المتحصل عليها وجود علاقة معنوية واحدة فقط و بإشارة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر و الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس للفترة t-2 حيث كانت (2.37 > 1.96) أنظر الى الملحق رقم 2 . و هذا يمكن تفسيره بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس لسنتين له تأثير ايجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للسنتين الموالتين، و من تم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المنطقة و الجزائر تستفيد من ذلك. و عليه و من خلال هذه النتيجة يمكن القول أن الجزائر و تونس يمكنهما أن يساهما معا في جاذبية المنطقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيما لم يتحقق ذلك مع المغرب الأقصى، و الذي يظهر على العكس علاقة منافسة للاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر



المصدر: مخرجات برنامج eviews

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المكونة للنموذج VAR(2)، ثم اختبار استقراريته. هذا النموذج يمكننا من تحديد العلاقات الممكنة ما بين المتغيرات، أي العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول الثلاثة و حجم السوق في الجزائر market size هذا الأخير يعطينا فكرة هامة عن تأثير المحروقات على زيادة حجم

4- العلاقة على المدى الطويل: اختبار التكامل المشترك لـ Johansen:

$$\text{algfdi} - 0.783278 \text{ morfdi} - 0.207725 \text{ tunfdi} + 23.98816 \text{ rgdp} = 0 \dots\dots\dots(1) \text{ coint } n^{\circ}1$$

$$(0.07934) \quad (0.02162) \quad (7.82467)$$

$$\text{algfdi} = 0.783278 \text{ morfdi} + 0.207725 \text{ tunfdi} - 23.98816 \text{ rgdp} \dots\dots\dots(1) \text{ coint } n^{\circ}1$$

$$(0.07934) \quad (0.02162) \quad (7.82467)$$

$$\text{morfdi} + 0.020115 \text{ tunfdi} + 776.3192 \text{ rgdp} = 0 \dots\dots\dots(2) \text{ coint } n^{\circ}2$$

$$(0.39938) \quad (150.722)$$

$$\text{morfdi} = -0.020115 \text{ tunfdi} - 776.3192 \text{ rgdp} \dots\dots\dots(2) \text{ coint } n^{\circ}2$$

$$(0.39938) \quad (150.722)$$

$$\text{tunfdi} - 5903.656 \text{ rgdp} = 0 \dots\dots\dots(3) \text{ coint } n^{\circ}3$$

$$(1119.87)$$

$$\text{tunfdi} = 5903.656 \text{ rgdp} \dots\dots\dots(3) \text{ coint } n^{\circ}3$$

(1119.87)

من خلال العلاقة رقم (1) تظهر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب الأقصى و تونس في علاقة تكامل متزامن، و من تم فهي تظهر سلوكا متشابها على المدى الطويل و بإشارة موجبة، و هذا يدل على عدم وجود علاقة تنافسية واضحة ما بين الدول الثلاثة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه هناك تنافسية واضحة ما بين المغرب الأقصى و تونس (العلاقة رقم (2))، و هذه النتيجة تبين أن القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (قطاع المحروقات) خلال فترة الدراسة تختلف اختلافا بارزا عن تلك المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب الأقصى و تونس.

4-5 دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات:

نظريا إظهار العلاقات السببية ما بين المتغيرات الاقتصادية يساعد على شرح و تفسير الظواهر الاقتصادية بصورة حسنة و فعالة، و هذا ما يساعد على تفعيل السياسات الاقتصادية، و أكثر من ذلك معرفة اتجاه العلاقة السببية ما بين المتغيرات الاقتصادية يشرح أحسن الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة. لقد اقترح Granger 1969 مفاهيم السببية و الأفعال الخارجية، حيث قام بشرحها على النحو التالي، المتغير يتسبب في إحداث تغيير في المتغير إذا كانت قدرة التنبؤ بتطور المتغير ستتحسن عندما تكون المعلومة أو المعطيات الخاصة بالمتغير مدججة في التحليل.

تركيبية المتغيرات ($y_{2t-1}, y_{2t-2}, \dots, y_{2t-p}$) تعتبر خارجية بالنسبة لتركيبية المتغيرات ($y_{1t-1}, y_{1t-2}, \dots, y_{1t-p}$) إذا كانت زيادة التركيبية y_{2t} لا تحسن بصفة معنوية تحديد المتغيرات y_{1t} . مما يستوجب إجراء اختبار قيد على معاملات المتغيرات y_{2t} في النموذج VAR (ليصبح Restricted VAR : RVAR). و تحديد فترات الإبطاء أو التأخرات p يكون على أساس معايير AIC و SC حيث إذا كان:

■ لا يسبب y_{1t} إذا كانت الفرضية العدمية التالية

$$H_0: a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0 \quad \text{مقبولة}$$

إذا توصلنا إلى قبول الفرضيتين العدميتين معا، أي y_{1t} يسبب y_{2t} و y_{2t} يسبب y_{1t} فإننا في حالة ما يعرف بلقمة الأثر الرجعي effect feedback. يستخدم اختبار Granger²⁰ للسببية في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة feedback أو علاقة تبادلية بين متغيرين.²¹

بما أنه هناك علاقة على المدى الطويل ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب الأقصى و تونس، فمن الأحسن أن نختبر هل هناك علاقة سببية ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان الثلاثة؟ و ما هو اتجاه هذه العلاقة؟ من أجل ذلك سنستعمل اختبار Granger (1969) للسببية.

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها (الملحق رقم 3) ظهرت علاقة سببية ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، حيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس تسبب فعليا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر عند مستوى معنوية 10 % ، في حين الاتجاه العكسي للسببية غير محقق. كذلك ظهرت علاقة سببية ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب الأقصى، حيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس تسبب فعليا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب الأقصى عند مستوى معنوية 10 % ، في حين الاتجاه العكسي للسببية غير محقق كذلك.

■ لا يسبب y_{1t} إذا كانت الفرضية العدمية التالية

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0 \quad \text{مقبولة}$$

²⁰Granger, C, (1981), Some properties in time series data and their use in econometric model specification, Journal of econometrics, Vol 16, pp 121-130.

²¹Bourbonnais R, op,cit, page 257-262.

4-6 العلاقة على المدى القصير: نموذج تصحيح الخطأ ECM

$$\text{algfdi} = 0.783278 \text{ morfdi} + 0.207725 \text{ tunfdi} - 23.98816 \text{ rgdp} \dots\dots\dots(1) \text{ coint } n^{\circ}1$$

(0.07934) (0.02162) (7.82467)

من خلال هذه العلاقة سنحاول أن نقترح نموذج تصحيح الخطأ ECM والذي سيمكننا من تحديد العلاقة على المدى القصير ما بين متغيرات النموذج.

نموذج تصحيح الخطأ ECM يمكن صياغته على النحو

التالي:

$$\text{dalgfdi} = a_1 \text{ dmorfdi} + a_2 \text{ dtunfdi} - a_3 \text{ drgdp} - a_4 \hat{e}_{t-1} + \tau_t$$

$\hat{e}_{t-1}$: بواقي علاقة التكامل المتزامن المبين في العلاقة

رقم (1).

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها و المبينة في الملحق رقم 4، هناك علاقة معنوية و بإشارة موجبة ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بإبطاء سنتين. أي هناك علاقة طردية على المدى القصير ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. و هذا يؤكد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس تساهم بصورة ايجابية في جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير.

كما أن النتائج أظهرت كذلك أنه هناك علاقة معنوية و بإشارة موجبة ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب الأقصى و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس بإبطاء سنة واحدة، أي هناك علاقة طردية على المدى القصير ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب الأقصى و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس. و هذا يؤكد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب الأقصى تساهم بصورة ايجابية في جاذبية تونس للاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير كذلك .

كذلك هناك علاقة معنوية ما بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للجزائر و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بإبطاء سنتين، أي وجود علاقة طردية على المدى القصير

بينهما، و من ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة ناتجها المحلي الاجمالي على المدى القصير.

5- الخاتمة:

النتائج أبرزت أن هناك علاقة على المدى الطويل ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر و المغرب الأقصى و تونس. و قد أظهرت النتائج كذلك مساهمة التدفقات نحو تونس في زيادة التدفقات للمنطقة و استفادة الجزائر من ذلك، في حين استفادت تونس من التدفقات نحو المغرب الأقصى، الا أنه لم تظهر أي علاقة ما بين تدفقات الجزائر و تدفقات المغرب الأقصى، و عليه ما يمكن استخلاصه من هذه الورقة البحثية أنه بإمكان أن تلعب الدول المغاربية الثلاثة الجزائر، المغرب الأقصى و تونس دورا أكثر ايجابية في زيادة جاذبية المنطقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة مجتمعة، و من ثم تستفيد من ذلك الدول الثلاثة كل في القطاعات الأكثر تخصصا للبلد، هكذا يكون نوعا من التكامل الاقتصادي أكثر منه تنافس في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

المراجع المعتمدة:

- فريد النجار، (2000)، الاستثمار الأجنبي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة.
- صالح العصفور، (2009)، ملخص وقائع مؤتمر " اتجاهات اقتصادية عالمية 3 تحت عنوان " اقتصاديات عالمية في عالم متغير" (الكويت 16-17 ديسمبر 2008) ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الحادي عشر - العدد الثاني - يوليو 2009).

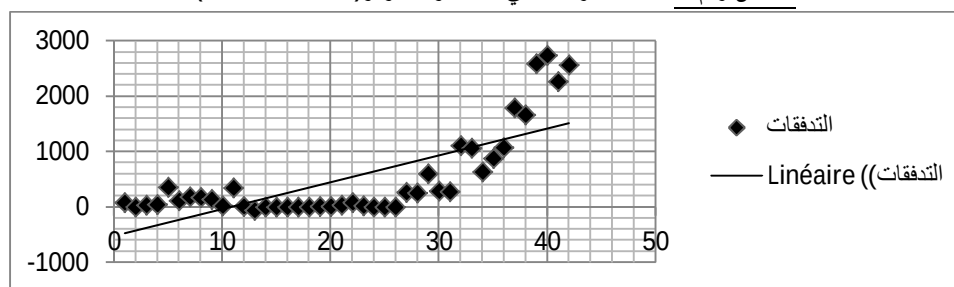
- Root F, Ahmed A,(1979),Empirical determinants of manufacturing direct investment in developing countries, Economic development and cultural change ; Vol 27 N°N, pages 751-767.
- Joshua A,B,(2006), Fiscal policy and the growth of foreign direct investment in Sub-Saharan Africa (selected countries : Ghana, Kenya, Nigeria, and South Africa), theses Ph-D, December 16, 2005, ProQuest 2006.

- Wheeler D, Mody A,(1992), International investment location decisions: the case of US firms, Journal of international economics, Vol 33, N°1-2, August 1992, pages 57-76.
- Axaroglou K,(2005), What attracts foreign direct investment inflows in the united states, international trade journal, Vol 19 N°3, pages 285-308.
- Kierzowski H,(2001), A framework for fragmentation in Arndt SW, Oxford university press.
- Vernon R,(1966), International investment and international trade in the product cycle, Quarterly journal of economics, May 1966, Vol 80, Issue 2, page 190.
- Hymer S,(1968), La grande corporation multinationale, Revue économique, Problèmes financiers internationaux, Vol 19, N°6 Novembre 1968.
- Caves R E,(1974), Causes of direct investment : foreign firm's shares in Canadian and united Kingdom manufacturing industries, Review of economics and statistics, Vol 56, N°3, August 1974, Page 279.
- Akinkugbe, O,(2003), Flow of Foreign direct investment to Hitherto Neglected developing countries, Discussion paper n°2003/02, January 2003.
- Asiedu, E,(2003), Foreign direct investment in Africa: The role of government policy, Institutions and political instability, Department of economics, University of Kansas, Septembre 2003, pages 1101-1115.
- Asiedu, E,(2002), On the determinants of foreign direct investment to developing countries: Is Africa different? World developing, pages 107-119.

- Hassane B & Zatlou, N,(2001), L'IDE dans le bassin méditerranéen : ses déterminants et son effet sur la croissance économique, Faculté des sciences économiques d'Oran (Algérie), Marseille (France), 29 et 30 Mars 2001.
- Bouoiyour, J,(2007), The determining factors of Foreign direct investment in Morocco, Saving and development, Issue 1, pages 91-115.
- El Issaoui, K,(2008), Une analyse empirique de l'attractivité du Maroc pour le capital étranger, Colloque International Rabat 17-18 octobre 2008, pages 1-18.
- Nicet-Chenaf, D et Rougier, E,(2007), Attractivité comparée des territoires Marocains et Tunisiens au regard des IDE, cahier du GRES 2007-05, Mars 2007.
- Blonigen, B,(2005), A Review of the empirical literature on FDI determinants, Atlantic Economic Journal.
- Bourbonnais R,(2002), Économétrie (manuel et exercices corrigés), Dunod, Paris.
- Rapport du FMI n° 06/101, mars 2006.
- Johansen, S,(1988), Statistical analysis of cointegration vectors, Journal of economic dynamics and control, 12, 231-54.
- Granger, C,(1981), Some properties in time series data and their use in econometric model specification, Journal of econometrics, Vol 16, pp 121-130.
- Engle R, and Granger, C,(1987), Cointegration and error correction : representation, estimation and testing, Econometrica, Vol 55, pp 251-276.

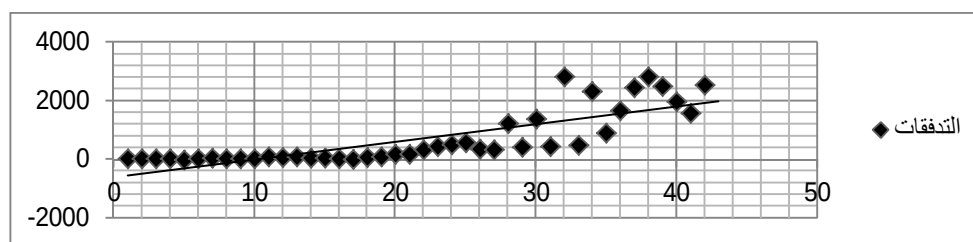
ملحق الأشكال:

الشكل رقم 1: الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر (1970-2011):

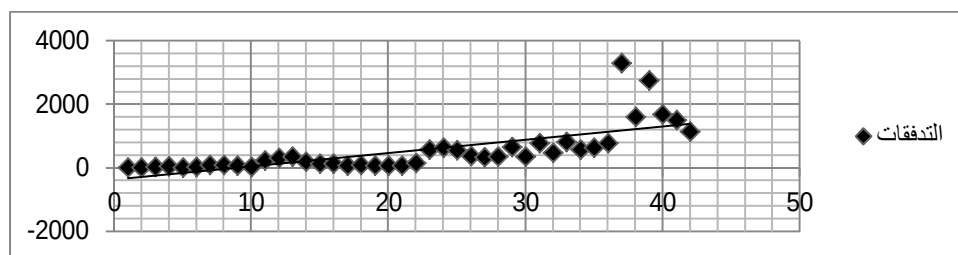


المصدر: من إعداد الباحث من خلال معلومات إحصائية مجمعة من www.unctad.org/fdistatistics

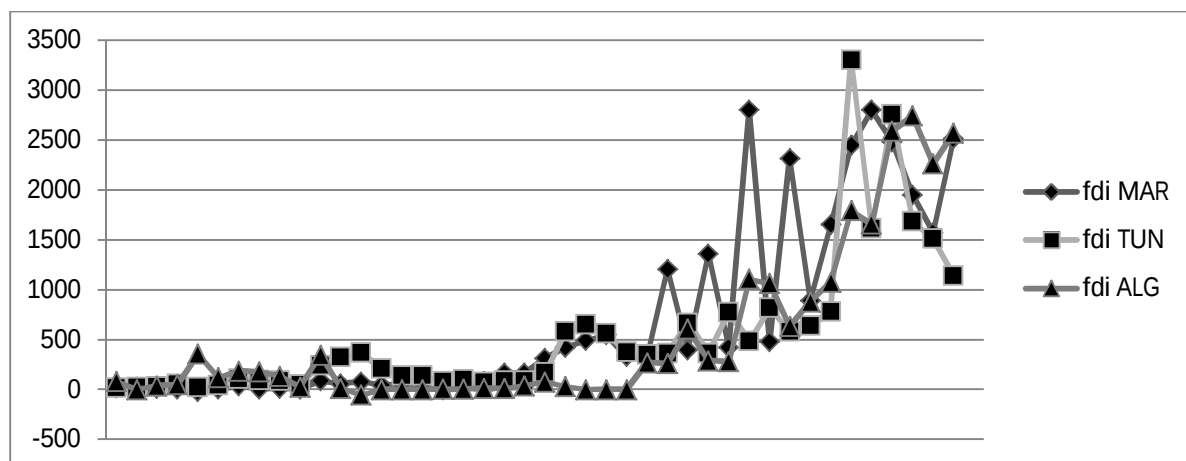
الشكل رقم 2: الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب الأقصى (1970-2011):



المصدر: من إعداد الباحث من خلال معلومات إحصائية مجمعة من <http://www.unctad.org/fdistatistics>

الشكل رقم 3: الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس (1970-2011):

المصدر: من إعداد الباحث من خلال معلومات إحصائية مجمعة من <http://www.unctad.org/fdistatistics>

الشكل رقم 3: الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الثلاثة (1970 - 2011):

المصدر: من إعداد الباحث من خلال معلومات إحصائية مجمعة من <http://www.unctad.org/fdistatistics>

ملحقات: مخرجات برنامج eviews

الملحق رقم 1: تحديد عدد التأخرات في النموذج VAR(2)

VAR LagOrderSelectionCriteria						
Endogenous variables : ALGFDI MORFDI TUNFDI RGDP						
Exogenous variables : C						
Date : 02/12/12 Time : 19 :51						
Sample : 1970 2011						
Included observations : 38						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-986.6156	NA	5.17 ^e +17	52.13766	52.31004	52.19899
1	-927.7410	102.2560	5.44 ^e +16	49.88110	50.74299	50.18776
2	-894.1974	51.19812*	2.23 ^e +16*	48.95776*	50.50915*	49.50973*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR : sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE : Final prediction error						
AIC : Akaike information criterion						
SC : Schwarz information criterion						
HQ : Hannan-Quinn information criterion						

الملحق رقم 2: نتائج تقدير النموذج VAR(2) المقترح

VectorAutoregressionEstimates	ALGFDI
ALGFDI(-1)	-0.488098 (0.21467) [-2.27369]
ALGFDI(-2)	-0.572475 (0.20095) [-2.84891]
MORFDI(-1)	0.150043 (0.10511) [1.42748]
MORFDI(-2)	0.111364 (0.10898) [1.02188]
TUNFDI(-1)	0.024372 (0.10292) [0.23680]
TUNFDI(-2)	0.234221 (0.09857) [2.37624]
RGDP(-1)	-0.255748 (8.21642) [-0.03113]
RGDP(-2)	5.678255 (7.60737) [0.74641]
C	-7.728647 (55.1745) [-0.14008]
R-squared	0.700618

الملحق رقم 3: اختبار السببية لـ Granger

Pairwise Granger Causality Tests Date: 02/12/12 Time: 20:01 Sample: 1970 2011 Lags: 2			
NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
MORFDI does not Granger Cause ALGFDI	39	1.17148	0.3221
ALGFDI does not Granger Cause MORFDI		0.55077	0.5816
TUNFDI does not Granger Cause ALGFDI	39	5.24004	0.0104
ALGFDI does not Granger Cause TUNFDI		0.49758	0.6124
RGDP does not Granger Cause ALGFDI	38	0.69425	0.5066
ALGFDI does not Granger Cause RGDP		1.22762	0.3060
TUNFDI does not Granger Cause MORFDI	39	2.87760	0.0701
MORFDI does not Granger Cause TUNFDI		1.33820	0.2758
RGDP does not Granger Cause MORFDI	38	0.00959	0.9905
MORFDI does not Granger Cause RGDP		0.09799	0.9069
RGDP does not Granger Cause TUNFDI	38	0.13735	0.8722
TUNFDI does not Granger Cause RGDP		0.32832	0.7225

الملحق رقم 4: نتائج نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates				
Date: 02/12/12 Time: 21:35				
Sample (adjusted): 1974 2010				
Included observations: 37 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
Error Correction:	D(ALGFDI)	D(MORFDI)	D(TUNFDI)	D(RGDP)
CointEq1	-0.998337 (0.45514) [-2.19347]	2.174411 (0.76948) [2.82582]	-0.640314 (0.68743) [-0.93146]	-0.009996 (0.00509) [-1.96439]
D(ALGFDI(-1))	-0.251658 (0.31727) [-0.79319]	-1.485363 (0.53640) [-2.76915]	0.563309 (0.47920) [1.17551]	0.004645 (0.00355) [1.30943]
D(ALGFDI(-2))	-0.361738 (0.21840) [-1.65630]	-0.813971 (0.36924) [-2.20445]	0.675155 (0.32987) [2.04674]	0.006120 (0.00244) [2.50646]
D(MORFDI(-1))	-0.449126 (0.26872) [-1.67136]	-0.189149 (0.45431) [-0.41634]	-0.434738 (0.40587) [-1.07113]	-0.004767 (0.00300) [-1.58660]
D(MORFDI(-2))	-0.101754 (0.13550) [-0.75097]	-0.158062 (0.22908) [-0.69000]	-0.332408 (0.20465) [-1.62427]	-0.001017 (0.00151) [-0.67109]
D(TUNFDI(-1))	-0.371968 (0.15536) [-2.39430]	0.762087 (0.26265) [2.90152]	-0.491579 (0.23465) [-2.09499]	-0.002186 (0.00174) [-1.25859]
D(TUNFDI(-2))	-0.233616 (0.18644) [-1.25302]	0.507341 (0.31521) [1.60955]	-0.129713 (0.28160) [-0.46063]	-0.003808 (0.00208) [-1.82701]
D(RGDP(-1))	3.067257 (10.0655) [0.30473]	-34.96019 (17.0172) [-2.05441]	0.850340 (15.2027) [0.05593]	-0.505401 (0.11254) [-4.49090]
D(RGDP(-2))	0.896773 (7.04495) [0.12729]	-12.99574 (11.9105) [-1.09111]	-4.861667 (10.6405) [-0.45690]	-0.173657 (0.07877) [-2.20468]
C	26.75914 (55.8876) [0.47880]	-88.93463 (94.4861) [-0.94125]	45.14705 (84.4114) [0.53485]	0.385667 (0.62486) [0.61720]
R-squared	0.625816	0.900013	0.510957	0.765649